AgEcon SEARCH
RESEARCH IN AGRICULTURAL & APPLIED ECONOMICS

The World's Largest Open Access Agricultural & Applied Economics Digital Library

This document is discoverable and free to researchers across the globe due to the work of AgEcon Search.

Help ensure our sustainability.

Give to AgEcon Search

AgEcon Search
http://ageconsearch.umn.edu
aesearch@umn.edu

*Papers downloaded from **AgEcon Search** may be used for non-commercial purposes and personal study only. No other use, including posting to another Internet site, is permitted without permission from the copyright owner (not AgEcon Search), or as allowed under the provisions of Fair Use, U.S. Copyright Act, Title 17 U.S.C.*

"سياسة الاعلاف المركزه فى مصر"

اعداد : ابراهيم سليمان استاذ مساعد
قسم : الأقتصاد الزراعى - كلية الزراعه - جامعة الزقازيق

أن لسياسة الاعلاف المركزه فى مصر عدة ابعاد هى :

١ - انتاج مخلوط العلف المركزه
٢ - تعديد مكونات المخلوط
٣ - واردات الاعلاف و مكوناتها
٤ - توزيع مخارط الاعلاف المركزه
٥ - دعم اسعار الاعلاف المركزه

هذه الدراسه تتضمن تحليل معالم كل بعد من أبعاد هذه السياسه . والهدف الثانى هو تقدير العائد الاقتصادى لاستخدام العلف المركز فى أغراض أستخداته المختلفه لانتاج الأطباق اللحوانى والداجنى كمعيار لكفاءة استخدام هذا المورد . أما الهدف الثالث فهو تقييم جدوى أستيراد الاعلاف المركزه فى مصر . ونظرا لاختلاف طبيعة اعلاف الماشيه عن اعلاف الدواجن لذلك قسمت الدراسه الى جزئيين مع دراسة الأبعاد السابقه فى كل جزء ، أى لأعلاف الحيوان وأعلاف الدواجن .

١ — اعلاف الماشيه

١٠١ الانتاج وتركيب مخاليط الاعلاف

في عام ١٩٣٠ بروفيسور فيم ... أول من بين أهمية استخدام كسب القطن كعلف كغذاء للماشيه ، ومنذ ذلك التاريخ زاد الطلب على هذه المادة العلفية بسرعة ، ولما ابتدأ تكوين مصانع تجهيز مخاليط الاعلاف المركزة في الخمسينيات وأدخلت نواتج مضارب الأرز ومطاحن القمح في مكونات العلف ، وكان دور الحكومة وقتها في هذه الصناعة غير منظور ، بل كان قصارى اوزارة الشئون الاجتماعية الاشراف والترخيص لها .

وفي الستينات بدأ التدخل الحكومي بصوره منظمه يتزايد في مجال تصنيع الاعلاف المركزة . فأصبحت معظم مصانع تجهيز الاعلاف المركزة قطاع عام ، وصدر في عام ١٩٦٦ قانون الزراعة ، الذي أعطى لوزير الزراعة سلطة تحديد نسب مكونات العلف المستخدمة في مخاليط الاعلاف . وخلال الستينات ومطلع السبعينات كانت كمية الاعلاف تتحدد بمدى المتاح من منتجات المطاحن (النخالة) ، والمضارب (رجيع الكون) ، بينما كان مصدر ... ناتجا من كسب القطن عن طاقة مصانع مخاليط الاعلاف المركزة ، وكان يباع حرا لتغذية الحيوان ، أما كميات النخالة ورجيع الكون ... المحدده لكميات مخلوط العلف المركز المجهزه فكانت تتوقف على ... مساحات كلا المحصولين ، وتتوقف ايضا على نسبة النخالة ... الخبز ، ولهذا كانت ايضا تتلبسه العوض . ولهذا لم تتجاوز ... كسب القطن المستخدمه في تجهيز العلف المركز ٤٨ ٪ من ...

الكليه المنتجه حتى عام ١٩٧٤ ، والباقى كان إما يباع أو أن بعضه كان يصدر ايضا للخارج .

ومنذ عام ١٩٧٤ ، بدأت الدوله فى استيراد الذره الصفراء لتغذية الحيوان ، وتزايدت نسبتها فى مخلوط العلف المركز حتى بلغت ٢٠٪ فى المتوسط ، وحلت محل جزء من كسب القطن فى مخاليط الاعلاف ، مما أدى الى خفض نسبة الاخير من حوالى ٦٥٪ الى أقل من ٤٥٪ هذا التغير فى سياسة انتاج مخلوط الاعلاف المركزه زاد من كميتها المعروضه ، وجعل من الممكن الاستفاده من كل كسب القاسن المنتج ، حيث زاد انتاج مخاليط علف الحيوان بمتوسط معدل سنوى بلغ حوالى ١١٪ فى الفتره ١٩٦٠ — ١٩٨٠ ليس هذا فحسب بل أصبح منذ منتصف السبعينات هناك مخاليط متعددة لأغراض الانتاج المختلفه مثل علف الماشية التسمين ، وعلف بداءه المحصول المقاومه ، بالاضافه الى العلف الموحد لكل الاغراض ، وهى اتجاهات هدفت الى الاستخدام الاقتصادى للموارد العلفيه التقليديه المحدوده المتاحه ، بالاضافه وبدأ استخدام بعض النواتج العرضيه الاخرى مثل كسب الكتان وكسب جنين الذره ، الا أن كمياتها المتاحه محدوده . وقد حاولت الدوله ايضا تطوير صناعة الاعلاف من خلال تطوير صناعة استخراج زيت القاسن من بذرة القاسن ، حيث أن نوعية الكسب الناتج وقيمته الغذائيه وجد أنها تتأثر لحد بعيد بطريقة الاستخراج من حيث كسب مقشور أو غير مقشور ، أو كسب مستخرج بالطريقه الكيماويه أو الميكانيكيه . وحاولت الدوله تحسين خلال ملكيتها لمعاصر الزيوت تطوير هذه الطرق لتسود الطرق الكيماويه الاكثر كفاءة ، وقامت ايضا بتوسيع المصانع واضافة مصانع جديده .

٢٠١ استيراد الذره الصفراء

لقد تزايدت الكميات المستورده من الذره الصفراء خلال الفتره ٧٤ — ١٩٨٠ حتى بلغت ١ر٣ مليون طن فى عام ١٩٨٠ ، وبلغ نصيب الحيوان والدواجن منها أكثر من الثلثين ، وأن كان معظمها لتغذية الدواجن ، أما الثلث الباقى فهو مخصص للتغذيه البشريه ، وان كان ربما يتسرب جزء منه ايضا لتغذيه الحيوان أو الدواجن كما سيتضح فيما بعد .

٣٠١ سياسة توزيع اعلاف الحيوان

لقد وضعت الدوله بعض القواعد والأولويات المنظمه لتوزيع العلف المركز ، وهناك لجنه عليا مشكله من طرف وزير الزراعه تنظر فى هذه القواعد سنويا ، ولكن هناك اتجاهات عامه شبه ثابته تبدو من استقراء هذه القواعد على مدى العقدين الماضيين ، وهى اعطاء أولويات أولى لانشطة تسمين العجول على علائق جافه ، وايضا للمزارع الكبيره والحكوميه ، أكثر من أى نشاط آخر ، حيث تبين أن نصيب مزارع تسمين العجول زاد من حوالى ٥ر٣٤٪ من جملة انتاج العلف المركز فى عام ١٩٧٧ الى حوالى ٧٣٪ فى عام ١٩٨٠ بينما انخفض نصيب مزارع أنتاج اللبن من حوالى ١٧٪ فى عام ١٩٧٧ الى حوالى ٧٪ فقط فى عام ١٩٨٠ ، وأنخفض نصيب المزارع التقليديه وهى الحائزه لاغلب الثروه الحيوانيه من حوالى ٢٣٪ فى عام ١٩٧٧ الى اقل من ٧٪ فقط من أنتاج العلف المركز فى عام ١٩٨٠ .

٤٠١ التنافس بين الانسان والحيوان على استخدام الحبوب

نتيجة لسياسة الدعم العاليه لاسعار القمح والدقيق والخبز للاستهلاك البشرى ، وارتفاع اسعار المنتجات الحيوانيه يتسرب جزء منها لاستخدامات علف الحيوان وللدلاله على ذلك اظهرت دراسة للباحث عن مزارع انتاج اللبن التجاريه من الجاموس حول المدن أن حوالى ٦ر كيلو من الخبز ، وحوالى ١٢٥ر جرام من الدقيق تستخدك يوميا ضمن طيقة الرأس من الجاموس الحلاب ، هذا يعادل مؤشرا لتوضح الكميه الكليه المستخدمه كمعادل قمح فى تغذية الجاموس الحلاب فى المزارع التجاريه نقدر فى مصر ، والذى قدر بحوالى ربع مليون طن سنويا ، أى ما قيمته حوالى ٢٦ر٤ مليون جنيه مصرى ، وما قيمته حوالى ٢٤ر٢ مليون جنيه كدعم دفعته الدوله فى هذه الكميه .

٥٠١ سياسة دعم اسعار العلف المركز للحيوان

توزع الدوله العلف المركز بأسعار مدعمه تقل عن سعر الدخل له (السعر العالمى) علما بأن اسعار مكونات العلف المخلوط المركز ترتفع بمعدلات كبيره عالميا كل عام . فعلى سبيل المثال بلغ السعر العالمى لكسب القطن فى عام ١٩٨٠ حوالى خمس ونصف شعره فى عام ١٩٧٠ ، وتضاعف سعر الذره خلال نفس الفتره ، وزاد سعر النخالة مره ونصف خلال نفس الفتره .

وعلى ذلك فقد زاد سعر الطن (السعر العالمى) للعلف المركز من حوالى ٥٥ جنيه للطن فى عام ١٩٧٠ الى حوالى ١٢٢ جنيه للطن فى عام ١٩٨٠ وهذا أدى الى تضاعف مقدار الدعم فى جملة الكميه المنتجه من حوالى ٤١ مليون جنيه فى عام ١٩٧٠ الى حوالى ٨٤ مليون جنيه فى عام ١٩٨٠ .

واذا أخذ فى الاعتبار سعر النقل للصرف للجنيه المصرى لارتفع سعر النقل للعلف المركز الى حوالى ١٢٩ جنيه للطن فى عام ١٩٨٠ وارتفعت بالتالى قيمة الدعم الكلى فى الكميه المنتجه منه الى حوالى ١٢٨ مليون جنيه فى عام ١٩٨٠.

٦٠١ العائد الاقتصادى لاستخدام العلف المركز

نظرا لمحدودية العرض من الاعلاف المركزه لتغذية الحيوان ، وزيادة الطلب عليها بمعدلات كبيره ، وتحمل الدوله لدعم كبير فى السعر ، وتعدد اغراض استخدامها لانشطة الانتاج الحيوانى ، أصبح من المفيد ايجاد بعض المؤشرات لترشيد سياسة استخدامها على اسس اقتصاديه ،ومن ثم هدفت الدراسه الى تقدير العائد الاقتصادى للطن من العلف المركز المستخدم فى انشطة الانتاج الحيوانى المختلفه فى مصر باستخدام بيانات ميدانيه تم جمعها فى عام ١٩٨١ ، واستخدم اسلوب تحليل الميزانيه الجزئيه لتقييم المساواه بأسعار الاسعار المحليه للمدخلات والمخرجات فى عام ١٩٨١ كما هو فى الجدول رقم (١) ، ومره اخرى بأسعار اسعار النقل للمدخلات والمخرجات فى نفس السنه .

وذلك لكل من انشطة :

١ — تسمين العجول البترى على علائق جافه فى المزارع التجاريه .
٢ — انتاج اللبن من مزارع الفريزيان التجاريه .
٣ — انتاج اللبن من مزارع الجاموس التجاريه .
٤ — انتاج اللبن من الجاموس فى المزارع التقليديه المتعدده الاغراض النباتيه والحيوانيه
٥ — انتاج اللبن من الابقار فى المزارع التقليديه المتعدده الاغراض النباتيه والحيوانيه .

ويبين الجدول رقم (١) هذه التقديرات ، حيث تبين أن مزارع التسمين وانتاج اللبن من الجاموس في المزارع التجاريه وانتاج اللبن من المزارع التقليديه هي فقط التي تتمتع بعائد اقتصادي للطن من العلف المركز اعلى من سعره العالمي واعلى من سعر السوق السوداء .

واذا رتبت هذه الانشطة الانتاجيه وفقا لكفاءتها الاقتصاديه في استخدام العلف المركز لتبين أن أعلاها هي نشاط انتاج من الجاموس في المزارع التقليديه ، تليها مزارع انتاج اللبن الجاموسي التجاريه ، ثم مزارع التسمين للعجول ، بينما تقل العائد الاقتصادي لطن العلف المركز في مزارع النربيان وانتاج اللبن من الابقار المحليه في المزارع التقليديه عن سعره العالمي والسعر الحر في السوق المحلي .

ويجدر الاشاره أنه يمكن رفع كفاءة استخدام العلف المركز في مزارع انتاج الجاموس التجاريه عما هي عليه الآن لو عدلت ترشيحيه لها في استخدام العلف ، نظرا لأنه اتضح من الدراسه الميدانيه ان الاعلاف المستهلكه تزيد عن المقننات الغذائيه القياسيه لنفس مستوى الانتاج بنسب تصل الى ٥٠٪ . كما أن تحرير الجاموس عن العمل الزراعي سوف يرفع انتاجيته بما ينعكس على كفاءة استخدامه للعلف المركز .

ويلاحظ من جهة اخرى ان السعر الحر للعلف المركز للانشطه التجاريه اقل من السعر العالمي ، والفرق يمثل اعباء بينهما في مزارع التسمين التجاريه ، بينما يزيد سعر السوق الحر محليا عن السعر العالمي بالنسبه للمزارع التقليديه ، وهذا يعكس سياسة توزيع الاعلاف حيث انه بسبب الاثاره فأن معظم الاعلاف المركزه تكون

من نصيب مزارع التسمين يليها المزارع التجاريه لانتاج الالبان ، بينما تقدر الاعلاف المركزه التى تتاح للمزارع التقليدى .

جدول رقم (١) العائد الاقتصادى للدان من العلف المركز المستخدم فى الاغراض الانتاجيه الحيوانيه المختلفه فى عام ١٩٨١ بالمقارنه بالسعر المدعم والسعر الحر (السوق السوداء) ، وسعر الظل (السعر العالمى) بأعتبار الاسعار المحليه للمدخلات والمخرجات

السعر بالجنيه للطن من العلف المركز	المزرعه المصريه التقليديه			
	مزارع تسمين العجول	مزارع انتاج اللبن من الفريزيان	مزارع انتاج اللبن من الجاموس	انتاج لبن الجاموس	انتاج لبن البقر
العائد الاقتصادى	١٢٤	٩٦	٢١٨	٦٤٩	١١٤ ـ
السعر المدعم	٣٨	٤٠	٤٠	٣٨	٣٨
السعر الحر (السوق السوداء)	٨٥	١٠٠	١٠٠	١٢٠	١٢٠
السعر العالمى (سعر الظل)	١١٥	١١٨	١١٨	١١١	١١١

جدول رقم (٢) العائد الاقتصادى للدان من العلف المركز المستخدم فى الاغراض الانتاجيه الحيوانيه المختلفه فى عام ١٩٨١ بأعتبار اسعار الظل للمدخلات والمخرجات .

	مزارع تسمين العجول	مزارع انتاج اللبن من الفريزيان	مزارع انتاج اللبن من الجاموس التجاريه	المزرعه المصريه التجاريه انتاج اللبن الجاموس	انتاج اللبن البقر
ـ العائد الاقتصادى للطن من العلف المركز بالجنيه (١)	٢٣ر٦	٤٥	ـ ١٧٠	١٤٥	ـ ٤٤٢
ـ السعر العالمى للطن من العلف المركز بالجنيه (٢)	١١٥ر٢	١١٨ ر٢	١١٨ر٢	١١١ر١	١١١ر١
ـ العائد للجنيه من العلف المركز المستخدم (١) ـ (٢)	٢ر	٣٨٠ر	ـ ١ر٤٤	١ر٣١	ـ ٣ر٣٨

أما بأخبار اسعار الظل للمدخلات والمخرجات (عدا العلف المركز) كما هو مبين فى الجدول رقم (٢) أن استخدام العلف المركز فى تغذية العجول الجاموسى فى المزارع التقليديه فقط هو النشاط الوحيد الذى يحقق عائدا موجبا للعلف المركز اعلى من سعر الظل (السعر العالمى) للعلف المركز .

وبمراجعة السياسه الماليه لتنزيل الاعلاف المركزه للحيوان مقارنه بالعائد الاقتصادى يتضح أن :

١ ـ أولويات توزيع العلف المركز لا تتناسب مع اتجاهات العائد الاقتصادى له

٢ ـ استيراد مكونات العلف المركز بسعر اقتصاديا اذا استخدمت فى الاغراض الانتاجيه الاعلى كفاءة .

٣ ـ انشاء مزارع انتاج اللبن من الفريزيان واعتمادها على الاعلاف المركزه يعتبر ذات عائد اقتصادى غير مجدى فى استخدام العلف المركز المدعم . ولابد من اعتمادها بتعميه اكبر على انتاج اعلافها الخضراء طوال السنه .

ثانيا أعلاف الدواجن

١٠٢ - أنتاج علف الدواجن

بلغ أنتاج علف الدواجن فى مصر أكثر من نصف مليون طن فى عام ١٩٨٠ ، اى اكثر من ١٧٠٪ من أنتاجة فى عام ١٩٧٨ ، وواكب هذه الزيادة التوسع الكبير الحادث فى هذه الصناعة وقد لعب القطاع الخاص فى السنوات الاخيرة دورا هاما فى ذلك . فقد زادت مساهمتة فى انتاج أعلاف الدواجن من حوالى خمسة الاف طن فى عام ١٩٧٠ اى ٢٪ من جملة الانتاج ، الى حوالى ١٣٨ ألف طن فى عام ١٩٨٠ اى ٢٥٪ من جملة الانتاج ، وكانت هذه القفزه فى انتاج القطاع الخاص من انتاج الاعلاف للدواجن ، راجعة بصفة أساسية الى مشروعات الاستثمار فى ظل قوانين الاستثمار لمشروعات الامن الغذائى ، ومن جهة اخرى فبينما تضاعفا انتاج علف بتلو الدجاج اللحم خلال الفترة المذكورة ، تضاعفا أنتاج علف البياض عشر مرات خلال نفس الفترة ، هذا يدل بكل شئ عام على ان صناعة انتاج البيض اثبتت جدوى اقتصادية عالية مقارنة بانتاج البدارى ، الا ان معظم مكونات علف الدواجن مستوردة .

١٠٣ - توزيع علف الدواجن ومشاكل التسويق

على الرغم من هذا التوسع الكبير فى أنتاج علف الدواجن فانة من دراسة ميدانية فى عام ١٩٨١ لمزارع بدارى اللحم تبين أن المنتج يواجة مشاكل عديدة بالنسبة لعرض الاعلاف .

ورغم ان مصدر علف الدواجن مازال بصفة اساسية هو الشركة العامة للدواجن فقد تبين أن هناك عقبات أهمها -

١ - عدم أنتظام ورود العلف للمزرعة (٦٠٪ من مزارع العينة)

٢ - الحصة المخصصة من الشركة العامة للدواجن غير كافية (٨١٪)

٣ - فشل المنتج فى الحصول على حصته كامله من باب المنح فى الموعد المحدد يرفع تكاليف الانتاج لارتفاع تكاليف النقل . ويبدو أن النقل مشكله رئيسيه حيث ان ٦٠٪ من المزارعين يفضلون ان تقوم الشركه المنتجه للعلف بنقله حتى المزرعه مع تحملهم رسوم النقل

هذا ادى الى لجوء المنتجين الى مصادر القطاع الخاص ، حيث اتضح من العينه ان ١٣٪ من المنتجين يحصلون على العلف بالكامل من القطاع الخاص ، ٢٥٪ من المنتجين يشترون جزء من استهلاك مزارعهم من الاعلاف من القطاع الخاص لزيادة عدد الدورات الأنتاجيه بينما معظم المنتجين يشترون كميات اضافيه من العلف من القطاع الخاص أو يشترون بعض المكونات لاضافتها للعلف المقرر من قبل الشركه العامه للدواجن . وقرر ١٢٪ من المنتجين ان مكونات العليقه غير مقنعه لهم .

٣٠٦ السياسه السعريه لعلف الدواجن

تقدم الدوله دعما لمكونات علف الدواجن المنتج من قبل القطاع العام حتى يباع للمنتجين بسعر ادنى من سعر التكلفه له (السعر العالمى) وقدر الدعم فى طن علف البدارى فى عام ١٩٨٠ بحوالى ٥٦ جنيها بينما مقدار الدعم فى طن علف البياض فى نفس السنه كان حوالى ٤٨ جنيها ، ولو أخذ سعر الصرف للدلار للجنيه المصرى فى الاعتبار لبلغ الدعم حوالى ٦٤ جنيها للطن من علف البدارى ، وحوالى ٥٥ جنيها للطن من علف البياض فى نفس السنه ، هذا يؤداه أن جملة الدعم المقدم لانتاج العلف بواسطة القطاع العام بلغ حوالى ٥٣ مليون جنيها فى عام ١٩٨٠ ، أى حوالى ٦٠ مليون جنيها بأستخدام سعر التكلفه للصرف فى نفس العام .

ويتمثل دعم انتاج العلف للدواجن من مصانع القطاع الخاص من دعم سعر الذرة فقط ، والذى يدخل فى تكوين اعلافها بين ٥٥٪ الى ٧٥٪ ، وحيث أن سعر الظل للذرة فى عام ١٩٨٠ ، بلغ ١٠٤ جنية ، بينما السعر المدعم كان ٦٠ جنيها فقط ، هذا يعنى متوسط دعم الطن للعلف من انتاج القطاع الخاص بلغ حوالى ٣١ جنيها ، اى أن جملة الدعم المقدم لانتاج القطاع الخاص من علف الدواجن بلغ حوالى ٤٫٢٥ مليون جنيها .

ومقارنة الاسعار الفعلية التى يدفعها المنتج فى علف الدواجن لبدارى اللحم من واقع الاستبيان ، بالسياسة السعرية لاعلاف الدواجن تبين أن تكاليف مكونات العلف الذى يقتجة القطاع الخاص تبلغ حوالى ١٣٤ جنيها فقط ، بينما سعر العلف المباع به للمنتج للبدارى تراوح بين ٢٠٦ جنيها للبادئ ، ٢١٧ جنيها للنامى ، ١٧٥ جنيها للناهى وذلك للطن ، ويضم أن علف القطاع العام حدد سعرة فى عام ١٩٨٠ بحوالى ٨١٫٥ للبدارى للطن فان متوسط السعر الذى دفعة المنتجون للبدارى من بيانات العينة كمتوسط عام بلغ حوالى ١٧٧ جنيها بأنحراف معيارى حوالى (± ٩ جنيهات) وهذا واجبع لان معظم أنتاج القطاع العام من علف الدواجن تمتلكه مزارع القطاع العام لانتاج الدواجن ، مما يجعل المنتج الخاص يلجا لشراء اعلاف القطاع الخاص بسعر مرتفع ، يتبادر تساؤلات -

١ - هل التكاليف الاضافية لشراء علف القطاع الخاص فى صورة بادئ ونامى وناهى فعلا ترفع كفاءة الانتاج بما يجعل العائد الاضافى الصافى افضل من استخدام علف القطاع العام الموحد الاقل سعرا ؟

٢ - هل التوسع فى استيراد مكونات اعلاف الدواجن مجدى اقتصاديا بمسارنا بكفاءة استخدامة محليا ؟

٤٠٢ العائد الاقتصادى لطن علف بدارى اللحم

أستخدام أسلوب تحليل الميزانية الجزئى لنقطة المساواه لبيانات الميزانية لعدد ٣٢ مزرعة فى عام ١٩٨١ ، باعتبار سعر الظل للمدخلات والمخرجات عدا العلف لتقدير العائد الاقتصادى لطن علف أنتاج بدارى اللحم فى ظل أحجام مزارع مختلفة تمثل تركيب السمات الانتاجية ونظم الادارة المتاحة فى مصر ، اى بين اقل من ٢٥٠٠ طائر فى الدورة الى ٥٠ الف طائر فى الدورة . والجدول التالى يوضح ذلك

العائد الاقتصادى للطن من علف بدارى اللحم فى مزارع العينة

	المتوسط العام لمزارع العينة	متوسط المزارع ذات الحجم الاكبر (٥٠ الف طائر للدورة)
العائد الاقتصادى لطن العلف بالجنية	١٩١ر٦٥	١١٠ر٢٠
سعر الظل العالمى للطن بالجنيه	٢٠٠ر٠٠	١٧٨ر٢٠
صافى العائد الاقتصادى للطن بالجنية	ـ ٩٨ر٨٥	+ ١٢ر٠٠

ويبدو ان العائد الاقتصادى لطن علف الدواجن لمتوسط العينة (معظمها مزارع خمسة الاف طائر فاقل للدورة) متقارب مع الحجم الاقصى فى العينة ، وهذا راجع الى أن كفاءة التحويل الغذائى لم تتباين كثيرا بين احجام المزارع المختلفة بل كانت فى نطاق ٢ر٤ ـ ٢ر٧ طن لمتوسط عام ٢ر٤٥٦ كيلو علف لكل طن وزن حى ، ولم يكن لحجم المزرعة اثر كبير على نسبة النفوق والتى بلغ متوسطها ٦٪ سنويا ، ولكن يبدو أن صافى العائد الاقتصادى الموجب للمزارع الكبيرة مقارنا بصافى العائد السالب لمتوسط العينة راجع الى انخفاض تكاليف الظل للطن (مقومة بالسعر العالمى) للحجم الاكبر عن متوسط العينة بحوالى ٢٢ جنيها .

وهذا راجع الى عدة اعتبارات تدخل فى اطار اثر الادارة وأثر وفورات السعة الخارجية بالمفهوم الاقتصادى

فبالنسبة للادارة كانت المزارع الكبيرة تحت ادارة حكومية او شبيهة بذلك (حكم محلى وتعاونيات الاصلاح الزراعى ، هذا سهل لها الحصول على كميات كافية ومنتظمة من علف الشركة العامة للدواجن ، والذى يبلغ سعر الطن منه اقل من سعر الظل لاعلاف القطاع الخاص التى اضطرت المزارع الصغيرة الممثلة لغالبية العينة ان تشتريها لاستكمال حاجتها من العلف ورغم ان نوعية علف القطاع الخاص كبادئ ونامى وناهى والتى كانت سببا فى أرتفاع اسعارة توحى بان العائد من استخدامة لابد ان يحقق صافى عائد اعلى لتماشية من تكنولوجيا الصناعة فان الواقع لا نفى ذلك بما يجعل هناك تشكك فى نوعية هذه الاعلاف ومطابقتها للمواصفات القياسية ، كما أن الاحجام الكبيرة حصلت هناك امكانية أستخدام خلطات ومجارش خاصة بالمزارع الكبيرة لاضافة بعض المكونات لتعديل نوعية علف القطاع العام الموحد بتكاليف منخفضة مما خفض من تكاليف التغذية بصفة عامة ، وهذا لم يكن ممكنا ماديا ولا فنيا للاحجام الصغيرة .

هذا يؤدى الى خلاصة هامة وهى

١ - ان الكفاءة الغذائية لاستخدام علف الدواجن منخفضة بصفة عامة فى مصر عن المعدلات العالمية بما يجعل العائد الاقتصادى لاستخدامة فى المتوسط غير مجدى اقتصاديا باعتبار الاسعار العالمية للمدخلات والمخرجات اى من وجهة النظر القومية .

٢ - ارتفاع نسب الفوق تساعد على خفض العائد الاقتصادى لاستخدام العلف بطريق غير مباشر .

٣ - مشاكل انتظام توريد الاعلاف تساعد على خفض تكاليف أستخدامة وتكاليف نقلة بما يزيد العائد الاقتصادى له .

٤ ــ يبدو أن التوسع الكبير فى أنتاج العلف مع أختناقات توزيعة وعدم كفايتة أخفق الرقابة على نوعيتة مما جعل التراكيب المنتشرة فى السوق لاتـــؤدى لصافى عائد أقتصادى موجب منها •

٥ ــ أحجام المزارع الكبيرة تتيح القدرة على التخزين لعلف ، وأستخدام وسائل الخلط والاضافة الخاصة بة للعلف المشترى لما يخفض من تكاليف الظل للطن والتى تعوض انخفاض الكفاءة الاقتصادية والتى سببها أنخفاض كفاءة التحويل الغذائى وأرتفاع نسبة النفوق نسبيا فى كل المزراع • وهذ ه الامكانات غير متوافرة للمزارع الصغيرة •